تحليل التحديات الاقتصادية للتدابير الاحترازية على اقتصاديات البلدان العربية في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)

Analysis of the economic challenges of precautionary measures on the economies of Arab countries in light of the Coronavirus (Covid 19) pandemic

بونعجة سحنون
BOUNADJA Sahnoune
دكتوراه، أستاذ محاضر ب
المركز الجامعي تيسمسيلت
bo.sahnoune@gmail.com
0698857720

تاريخ الاستلام: 2020/11/24 تاريخ القبول: 2019/04/28 **تاريخ النشر:** 2021/05/10

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على انعكاس التدابير الاحترازية التي تمثلت في أعمال الإغلاق التي عرفتها العديد من الأنشطة الاقتصادية خلال انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) على اقتصاديات دول العالم، ولاسيما اقتصاديات الدول العربية. حيث خلصت إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد انخفاض في الناتج المحلي، كما ستعرف العديد من الأنشطة سواء في القطاعات الصناعية أو الزراعية أو الخدمية، وحتى المالية، تراجع بنسب مختلفة. كما خلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاديات العربية عرفت صدمة مزدوجة، تمثلت الأولى في انتشار فيروس كوفيد 19 وما نجم عنه من عملية الغلق تراجع في حجم النشاط الاقتصادي، وصدمة ثانية بعد انهيار أسعار النفط، وهذا ما سيؤثر على ارتفاع عجز الموازنات العامة لتلك الدول ، واستمراره خلال السنوات القليلة القادمة.

الكلمات المفتاحية: جائحة فيروس كورونا، التدابير الاحترازية، اقتصاديات العربية.

تصنيف JEL: A12,D33, D53, E32

Abstract:

This study aimed to shed light on the reflection of precautionary measures that were represented in the closure actions that many economic activities have witnessed during the spread of the Coronavirus (Covid 19) pandemic, on the economies of the world countries, especially the economies of Arab countries. As it concluded that the global economy will witness a decline in the gross domestic product, and you will know many activities, whether in the industrial, agricultural, service, or even financial, sectors, which will decline in different proportions. This study also concluded that Arab economies experienced a double shock, the first being the spread of the Covid 19 virus and the resulting closure process, a decline in the volume of economic activity, and a second shock after the collapse of oil prices, and this will affect the rise in the public budget deficit of these countries, and its continuation Over the next few years.

Keywords: Coronavirus pandemic, precautionary measures, Arab economics.

Jel Classification Codes: E32 , A12,D33, D53.

Résumé:

Cette étude visait à éclairer le reflet des mesures de précaution qui étaient représentées dans les actions de fermeture dont de nombreuses activités économiques, qui ont été témoins lors de la propagation de la pandémie de Coronavirus (Covid 19) sur les économies des pays du monde, en particulier les économies des pays arabes. Comme elle a conclu que l'économie mondiale connaîtra une baisse du produit intérieur brut, et de nombreuses activités, que ce soit dans les secteurs industriel, agricole, des services ou même financier, déclineront dans des proportions différentes. Cette étude a également conclu que les économies arabes ont subi un

double choc, le premier étant la propagation du virus Covid 19 et le processus de fermeture qui en a résulté, une baisse du volume de l'activité économique et un deuxième choc après l'effondrement des prix du pétrole, et cela affectera la hausse du déficit budgétaire public de ces pays, et sa poursuite. Au cours des prochaines années.

Mots clés: pandémie de coronavirus, mesures de précaution, les économies arabe.
Codes de classification de Jel: E32 , A12,D33, D53.

المؤلف المرسل: بونعجة سحنون، الإيميل: bo.sahnoune@gmail.com

1.المقدمة: تتأثر الحياة الاقتصادية وتؤثر في المجتمع الإنساني على حد سواء، ولقد شهد هذا المجتمع جائحة اعتبرت من قبل المختصين من أشد الجوائح التي مست الحياة البشرية، فبعد ظهور أول حالة في أواخر عام 2019 بمدينة يوهان بالصين، تطورت العدوى لتمس أعداد متزايدة حتى شملت العديد من المدن الصينية الأخرى. ولقد كان ينظر إلى أن الفيروس سيقتصر على الصين فقط، ولن يشاهد العالم إصابات خارجه، كما كان يتصور العديد من البلدان، لكن بفعل فتح المجال الجوي وانتقال الأشخاص سواء للأعمال أو السياحة بدأ الفيروس في التفشي في أنحاء العالم بداية من إيران، ثم ايطاليا ليعم بلدن دول قارة أوروبا التي شهدت ارتفاع كبير في المصابين، لينتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تشهدا تضررا لا مثيل له في العالم، وكذا بلدان أمريكا اللاتينية. وبحكم أن أغلب الدول العربية مترابطة مع العالم الخارجي، فلم تكن مستثناة من الجائحة التي عمت أغلب البلدان العربية، محققة نسب إصابة ووفيات متفاوتة من دول لأخرى.

وفي ظل انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) عملت الكثير من الدول على انتهاج سياسات وتدابير احترازية مختلفة للحد من انتشاره، فشملت عمليات الغلق العديد من النشاطات الاقتصادية، سواء كان ذلك الغلق جزئي أو كلي، وهذا ما دفع العديد من المنظمات الحكومية والدولية لدراسة توقعات تطور الوضع الاقتصادي المتفاقم يوم بعد يوم، مع العمل على وضع برامج تصحيحية بعد انجلاء الجائحة.

وفي هذا الإطار يتبادر إلى الذهن السؤال الموالي:

كيف كانت تداعيات التدابير الاحترازية لمواجهة كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي واقتصاديات البلدان العربية؟

أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه الدراسة كون أن الاقتصاد العالمي ينهار يوما بعد يوم، ويرجع ذلك إلى تراجع النشاط الاقتصادي، بسبب سياسات الإغلاق التي انتهجتها العديد من بلدان العالم للحد من انتشار كوفيد 19، كما تأتي توقعات سواء بالنسبة إلى البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي تشاؤمية إلى حد بعيد، على الأقل في المدى المنظور، حيث يتوقعان تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال السنتين المقبلتين، وحتى وإن شاهد الاقتصاد العالمي انتعاش فلن يكون إلا بعد الحد من انتشار الفيروس، ويتوقف ذلك على مدى تقدم البحوث الطبية والصيدلانية لإيجاد لقاح كوفيد 19، ورغم تقدم تلك الأبحاث والإعلان نتائج إيجابية في الكثير من المخابر سواء في روسيا أو ألمانيا أو المملكة المتحدة، أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن منظمة الصحة العالمية لازالت تأكد أن كوفيد 19 مازال يشكل تهديد على حياة المواطنين، وبالتالي استمرار تطبيق الإجراءات الاحترازية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على:

-استظهار التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي أوجدها انتشار فيروس كورونا ؛

- تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية التي خلفها ومن المتوقع تخليفها على الاقتصاد العالمي، ولاسيما الاقتصاديات المتقدمة؛

-البحث في الانعكاسات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا على اقتصاديات البلدان العربية.

المنهج المتبع: لقد تم إتباع المنهج الوصفي لتحديد مفهوم مقتضب لفيروس كورونا، وأهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي أوجدها. كما تم استخدام المنهج التحليلي، وذلك بغرض تحليل الآثار الاقتصادية بعد انتشار كوفيد 19على الاقتصاد العالمي، سواء الدول المتقدمة أو انعكاسه على الاقتصاديات العربية، على خلفية تطبيق التدابير الاحترازية للحد من انتشاره.

2.التعريف بجائحة فيروس كورونا وأهم تحدياته الاجتماعية والاقتصادية

1.2.التعريف بجائحة كورونا (كوفيد 19): الجائحة: هي الأمر الذي ينزل بالناس إذا عظم حجمه فكثر ضرره. **والجوائح**: جمع جائحة وهي الآفة التي تهلك الثمار وتجتاح الأموال وتستأصلها وكل مصيبة عظيمة وفتنة كبيرة، والسنة الجائحة هي الجدبة (جاسر، 2020، صفحة 310) .

وحسب منظمة الصحة العالمية فإن فيروس كورونا المستجد هو فيروس حيواني المصدر ينتقل للإنسان عند المخالطة اللصيقة لحيوانات المزرعة أو الحيوانات البرية المصابة بالفيروس. كما ينتقل عند التعامل مع فضلات هذه الحيوانات (منظمة الصحة العالمية، 2020). ويشير مصطلح كوفيد-19 إلى المرض الذي يسببه الفيروس التاجي المستجد لعام 2019، وقد صيغ الاسم بالشكل التالي: "كو" من كلمة كورونا (تاجي)، و "في" من فيروس، و "د" من كلمة مرض disease بالإنجليزية. وهذا المرض تسببه سلالة جديدة من الفيروسات التاجية تم التعرف عليها لأول مرة في ووهان بالصين (اليونيسف، 2020) .

ففيروسات كورونا هي مجموعة من الفيروسات التي يمكنها أن تسبب أمراضًا مثل الزكام والالتهاب التنفسي الحاد الوخيم (السارز) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرز). ولقد تم اكتشاف نوع جديد من فيروسات كورونا بعد أن تم التعرف عليه كمسبب لانتشار أحد الأمراض التي بدأت في الصين في 2019. ويُعرف الفيروس الآن باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 (سارز كوف 2)، ويسمى المرض الناتج عنه مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد 19). وفي مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أنها صنفت فيروس كورونا 2019 (كوفيد 19) كجائحة (Mayo Clinic، 2019).

2.2.التحديات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا: فقدان الأرواح بسبب أي وباء يسبب ضرراً أكيداً لا يمكن إصلاحه للمجتمع، ولكن بصرف النظر عن هذا، فإن COVID-19 قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي بشدة. ومن أجل الحد من انتقال المرض في المجتمع، قررت العديد من البلدان المتضررة الخضوع للحجر الكلي، ولقد تم تأجيل الرحلات الدولية الرئيسية وكذلك جميع أنواع وسائل النقل التجارية بين الدول مختلفة. ونظرًا لإغلاق جميع الرحلات الجوية المحلية، تم تعليق خدمة السكك الحديدية (باستثناء قطارات البضائع) والحافلات والشاحنات والمركبات مع إعفاء خاص لتلك المرتبطة بالأساسيات(Chakraborty & Prasenjit, 2020, p. 03) .

ولقد أثر فيروس كوفيد -19 على كل دولة في العالم تقريبًا، وكان بعضها يعاني بالفعل من أزمات إنسانية. وازداد الطلب على البيانات حول حجم وشدة ومدى تفشي المرض حيث يسعى صانعو القرار والمستجيبون إلى التخفيف من تأثير الفيروس ولاسيما في البلدان النامية. ولتسهيل العثور على البيانات ذات الصلة، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) صفحة مخصصة لبيانات COVID-19 على منصة تبادل البيانات الإنسانية (HDX) التي تجمع البيانات من مئات الشركاء. ولقد فرض فيروس كوفيد 19 تحديات مختلفة على دول العالم، والتي يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:

الجدول 01: التحديات الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة فيروس كورونا لدول العالم

التحديات	وصف الحالة	أمثلة من العالم الحقيقي
التباعد الاجتماعي	التباعد الاجتماعي هو طريقة تستخدم لإبطاء انتشار المرض و"تسطيح منحنى" الحالات الجديدة نظرًا لعدم وجود دواء أو لقاح مرخص للعلاج والوقاية من COVID-	تم الإبلاغ عن زيادة في الاكتئاب النفسي بمقدار ثلاثة أضعاف في الولايات المتحدة، مع تأثيرات شديدة بشكل خاص بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 29 عامًا. و

	19. ومع ذلك ، فإن معظم الأنشطة اليومية، مثل التسوق والخدمات المصرفية والتعليم والنقل والعلاج الطبي تتطلب تفاعلًا جسديًا. إلى جانب ذلك ، قد يؤدي الحد من التفاعلات الجسدية إلى العزلة الاجتماعية والآثار النفسية السلبية.	في الهند، أفاد أكثر من 80٪ من 662 شخصًا شملهم الاستطلاع بأنهم مشتت انتباههم بسبب فيروس كورونا.
ظهور المعلومات الوهمية عن الجائحة	يمكن أن يؤدي التدفق الهائل للمعلومات الوهمية (المعروفة أيضًا باسم "المزيفة") إلى العلاج الذاتي الضار أو العلاج الوقائي (وفقًا لتحديث منظمة الصحة العالمية)، وسلوك الذعر، والأمراض الناجمة عن الإجهاد، وعدم الالتزام بالسياسات الحكومية مثل التباعد الاجتماعي، والقيود على الحركة، وتقييد العمل وساعات التسوق. علاوة على ذلك، فإن تطوير نماذج التنبؤ وتقدير الطلبات المستقبلية بناءً على هذه المعلومات المزيفة سيكون بلا معنى. ولا تستطيع المنصات الحالية والتقنيات الأساسية الخاصة بها معالجة هذه المشكلة وأصبح من الصعب بشكل متزايد مواجهة المعلومات المزيفة.	أدت المنافسة على التصنيفات الأعلى إلى قيام وسائل الإعلام بنشر المعلومات المتعلقة بـ COVID-19 دون التحقق من الحقائق. في الهند ، أكثر من ثلثي المعلومات المتعلقة بـ COVID-19 التي يتلقاها الأشخاص هي معلومات مضللة. على وجه الخصوص ، حددت اليونسكو أربعة أنواع رئيسية وتسعة مواضيع رئيسية للمعلومات المضللة التي سادت خلال COVID-19
استمرار الحكومات في تقديم الخدمات الأساسية	من المتوقع أن تكون الخدمات الحكومية الأساسية مثل المرافق العامة (المياه والكهرباء والصرف الصحي وما إلى ذلك) ، ومدفوعات الرواتب والمعاشات التقاعدية ، وتحصيل الضرائب ، وتسجيل المواليد ، والزواج والوفيات ، والانتخابات ، وإصدار التأشيرات. متاح في جميع الأوقات. ومع ذلك ، فقد أصبح التسليم المستمر لعملياتهم وحوكمتها يمثل تحديًا متزايدًا حيث إن المواطنين والقوى العاملة الحكومية في حالة إغلاق أو قيود البقاء في المنزل.	أعلنت خدمات المواطنة والهجرة الأمريكية (USCIS) عن تمديد 60 يومًا لتقديم الردود على الطلبات ، مما زاد من الخوف بين المهاجرين المؤقتين. علاوة على ذلك، وبسبب COVID-19، تم الإبلاغ عن قضايا انتخابية في أوهايو وويسكونسن بسبب التغييرات في تواريخ وشكل الانتخابات

مشاركة البيانات في الوقت الحقيقي	تعد مزامنة البيانات العالمية عاملاً أساسيًا لمكافحة جائحة COVID-19. حيث يجب أن تحدث مشاركة البيانات المهمة مثل عدد المرضى المتضررين، والحالات النشطة، والحالات الحرجة، والمرضى المتعافين، والوفيات، وما إلى ذلك في الوقت الفعلي لخلق الوعي العام، ودعم الإجراءات الاستباقية الفورية، والتنبؤ بالأنماط المستقبلية. ومع ذلك، نظرًا لأن المعلومات الرقمية عرضة للهجمات الأمنية، فإن هناك مشكلات مثل سوء التعامل مع ملكية البيانات، وغياب طرق للتحقق من التلاعب بالبيانات.	كما هو مذكور في، مجموعتان من البيانات، المجموعة الأولى من 425 حالة مبكرة في ووهان، ومجموعة ثانية من عدد أكبر من الحالات في إيطاليا ووهان، ليست متزامنة. أنها تؤدي إلى آثار مختلفة.
توزيع التمويل والتبرعات	تقدم المنظمات المالية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (IMF) والاتحاد الأوروبي (EU) قروضًا ومنحًا للتغلب على الأزمة الاقتصادية المستمرة وما بعد COVID-19 في العديد من البلدان. ويجب توزيع هذا التمويل على من يحتاجون إلى المساعدة بطريقة شفافة. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان تفشل في القيام بذلك بسبب الفساد ونقص الأنظمة الآلية المناسبة.	أفادت بعض الدراسات أن مبالغ ضخمة من الأموال والمواد المتبرع بها كانت متاحة في بداية الوباء ولكن لم تتمكن من الوصول إلى العاملين الصحيين في الوقت المناسب .
كفاءة توفير الأدوية والرعاية الطبية والمعدات الصحية.	هناك طلب كبير على الإمدادات والمعدات الطبية مثل أقنعة الوجه، والمعقمات، ومعدات الحماية الشخصية (PPE)، وأجهزة التهوية ، ومجسات اختبار تفاعل البوليميراز المتسلسل (PCR). بدون إدارة سلسلة التوريد المناسبة ، لن تصل هذه العناصر إلى المكان المطلوب في الوقت المناسب. أيضًا، قد يخفي البائعون توفر العنصر الأساسي لتضخيم الأسعار بشكل مصطنع. وعلاوة على ذلك، يجب التحقق	تساهم الهند بأكثر من 20٪ من الإمداد العالمي بالأدوية الجَنيسة، وتعتمد أكثر من 200 دولة (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا وروسيا) على هذا العرض. وبسبب COVID-19 ، فرضت الهند قيودًا على تصدير 26 دواءً سائبًا (المكونات الصيدلانية النشطة (APIs))، والتي تقارب من 10٪ إجمالي التصدير من الهند.

	من جودة ومنشأ هذه العناصر بسبب احتمال وجود منتجات مقلدة.	
التعليم	قطاع التعليم بما في ذلك المدارس والمعاهد ومؤسسات التدريب، مغلق تمامًا في أجزاء كثيرة من العالم. قد يكون لهذا آثار طويلة المدى. على الرغم من اعتماد أساليب التعليم عبر الإنترنت، إلا أن هناك العديد من المشكلات، بما في ذلك عدم القدرة التكنولوجية على التعامل مع حركة البيانات الكثيفة المفاجئة، ونقص تدريب المدربين في طرق التسليم هذه، وعدم وجود منصات تعاونية آمنة، وغياب العديد من أبعاد منهجية التدريس والتعلم الفعالة مثل لغة الجسد والإيماءات والمناقشة الجماعية في الوقت الفعلي.	تم الإبلاغ عن مواطن الخلل الأمنية ومشكلات القرصنة لاستخدام تطبيق Zoom video كونفرنس. علاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن أن طلاب الطب في المملكة المتحدة، في العام الثاني إلى العام الماضي، يواجهون تعليقًا في أماكنهم السريرية.
توزيع المواد الغذائية	وقد أعاقت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على حركة نقل وتوزيع المواد الغذائية. يؤثر هذا الوضع على المستهلكين والمزارعين على حدٍ سواء: فالكثير من الناس يعانون من الجوع أو حتى المجاعة بسبب الزيادة الحادة في البطالة ، بينما يجد المزارعون في الوقت نفسه صعوبة في بيع محاصيلهم. وبالتالي ، هناك نوع من "الج	أفاد برنامج الأغذية العالمي (WFP) أن أ سجل زيادة بنسبة 82٪ في العدد التقديري للأشخاص الذين سيعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بحلول نهاية عام 2020 بسبب 14] COVID-19]. بسبب القيود المختلفة المتعلقة بـ COVID ، يجد برنامج الأغذية العالمي صعوبة في توزيع الغذاء المتاح للأشخاص الذين يحتاجون إليه.

Source: Anshuman Kalla and all, The Role of Blockchain to Fight Against COVID-19, Article in IEEE Engineering Management Review · August 2020, p 03.

3. تحليل واقع تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

1.3. المظاهر الأساسية لتحول الاقتصاد العالمي في ظل فيروس كوفيد 19: تسبب الوباء الذي أطلق عليه فيروس COVID-19 في فرض قيود غير مسبوقة، ليس فقط على حركة الأشخاص ولكن أيضًا على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، ولقد تم إعلان حالات الطوارئ الوطنية في معظم البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية، كما أدى الطلب المتزايد على الرعاية الصحية العاجلة وارتفاع عدد الوفيات إجهاد أنظمة الرعاية الصحية الوطنية، وتسبب الوباء في تعطيل سلاسل التوريد العالمية والتجارة الدولية. ومع إغلاق ما يقرب من 100 دولة للحدود الوطنية خلال الأشهر الماضية، توقفت حركة الأشخاص وتدفقات السياحة بشكل كبير، حيث يواجه ملايين العمال في هذه البلدان احتمالا قاتما بفقدان وظائفهم. وعلى الرغم من

عدم وجود طريقة لمعرفة الضرر الاقتصادي الناجم عن جائحة فيروس كورونا الجديد COVID-19 العالمي، إلا أن هناك اتفاقًا واسع النطاق بين الاقتصاديين على أنه سيكون له آثار سلبية شديدة على الاقتصاد العالمي، حيث أشارت التقديرات المبكرة إلى أنه إذا أصبح الفيروس وباءً عالميًا ستفقد معظم الاقتصاديات الكبرى 2.4٪ على الأقل من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي خلال عام 2020، مما يدفع الاقتصاديين إلى خفض توقعاتهم لعام 2020 للنمو الاقتصادي العالمي من حوالي 3.0٪ إلى 2.4٪. لوضع هذا الرقم في المنظور الصحيح، قُدر الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 86.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 - مما يعني أن انخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.4 في المائة فقط يصل إلى ما يقرب من 3.5 تريليون دولار أمريكي في الناتج الاقتصادي المفقود. ومع ذلك، تم إجراء هذه التنبؤات قبل أن يصبح COVID-19 وباءً عالميًا، وقبل تنفيذ قيود واسعة النطاق على الاتصال الاجتماعي لوقف انتشار الفيروس. منذ ذلك الحين، عانت أسواق الأسهم العالمية من انخفاضات دراماتيكية بسبب تفشي المرض، وأعلن مؤشر داو جونز عن أكبر انخفاض له في يوم واحد على الإطلاق بحوالي 3000 نقطة في 16 مارس 2020 - متجاوزًا الرقم القياسي السابق البالغ 2300 نقطة والذي تم تحديده لمدة أربعة أيام فقط سابقا. ويمكن أن تظهر التأثيرات الاقتصادية الثلاثة المهمة لـ COVID-19 على الاقتصاد العالمي من خلال(Kumar, 2020, pp. 06-07) :

- **التأثير المباشر على الإنتاج:** لقد تأثر الإنتاج بالفعل بشكل كبير بسبب الإغلاق في مختلف مناطق العالم، كما بدأت بعض الدول الأخرى تشعر بتأثير مباشر حيث اتخذت سلطاتها تدابير احترازية، ولقد أثر التباطؤ و الإغلاق في العديد من البلدان على المصدرين إلى البلدان الأخرى. ووفقًا لتوقعات البنك الدولي حتى بدون تفشي المرض من جديد، كانت لتشهد هذه المناطق نموًا بطيئًا في النصف الأول من عام 2020.

- **الاختلال في سلسلة التوريد واضطراب السوق:** حيث تعتمد العديد من شركات التصنيع على المدخلات الوسيطة المستوردة من الصين والدول الأخرى المتضررة من المرض، كما تعتمد العديد من الشركات أيضًا على المبيعات في الصين لتحقيق أهدافها المالية. ومن المرجح أن يكون للتباطؤ في النشاط الاقتصادي - والقيود المفروضة على النقل - في البلدان المتضررة تأثير على إنتاج وربحية شركات عالمية معينة، لاسيما في التصنيع والمواد الخام المستخدمة في التصنيع.

- **التأثير المالي على الشركات والأسواق المالية:** قد تؤدي الاضطرابات المؤقتة في المدخلات و / أو الإنتاج إلى إجهاد بعض الشركات، لاسيما تلك التي لديها سيولة غير كافية، وقد يتوقع المتاجرون في الأسواق المالية أو لا يفهمون بشكل صحيح الشركات التي قد تكون عرضة للخطر. كما قد يكشف الارتفاع الناتج في المخاطر عن أن واحدًا أو أكثر من اللاعبين الرئيسيين في السوق المالية قد اتخذوا مراكز استثمارية غير مربحة في ظل الظروف الحالية، مما يزيد من إضعاف الثقة في الأدوات والأسواق المالية. وقد يكون الحدث المحتمل حدوث اضطراب كبير في السوق المالية حيث يصبح المشاركون قلقين بشأن مخاطر الطرف المقابل.

يمثل جائحة COVID-19 اضطرابًا غير مسبوق في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، حيث يتم تقليص الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم. وكررت توقعات صندوق النقد الدولي لشهر كانون الثاني (يناير) مثل هذه المشاعر وإن كان ذلك مع انخفاض بسيط في النمو عن أرقام أكتوبر بسبب تباطؤ العودة إلى الوضع الطبيعي في الاقتصاديات الناشئة الرائدة. ومع ذلك، كان من المتوقع أن يؤدي الجمع بين معدل نمو شبه ثابت بنسبة 6٪ في الصين، وتخفيف حدة التوترات التجارية والتسارع المفترض للبلدان الرئيسية المصدرة للسلع الأساسية، إلى دفع النمو العالمي في عام 2020 إلى 2.7٪، وعلى الرغم من

ذلك استمر النمو الضعيف في أداء الاقتصاديات المتقدمة، والآن بعد أن غيرت صدمة Covid-19 السيناريو، حيث يتم تعديل جميع التوقعات لعام 2020 إلى الأسفل.

2.3. تحليل أهم التأثيرات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد العالمي: لقد أثر فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاديات العالمية منذ انتشاره بشكل واسع منذ مطلع عام 2020، ولاسيما في شهر ابريل، حيث شهد العالم تباطؤ غير مسبوق كان وطئته أشد من الأزمة المالية التي ألمته به في عام 2007، وذلك من خلال:

1.2.3.الأثر على الاقتصاد الكلي: حسب البنك الدولي فإنه من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.1٪، بينما من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بنسبة 2.5٪ والدول ذات الدخل المرتفع بنسبة 1.9٪. كما أنه من المتوقع حدوث أكبر خسائر في الناتج المحلي الإجمالي في ظل سيناريو الجائحة العالمية في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP) نظرًا لتكاملها العميق نسبيًا من خلال التجارة وتأثيرها المباشر على السياحة ، على سبيل المثال. كمبوديا (3.2٪) ، سنغافورة (2.1٪) ، هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين (2.3٪) ، تايلاند (3٪) ، فيتنام (2.7٪) ، ماليزيا (2.1٪). كما أنه من المتوقع أن تنخفض الصادرات على المستوى العالمي بنسبة 2.5٪، وفي الصين، التي تعتبر "مصنع العالم" ، تعاني من انخفاض في الإنتاج عبر جميع القطاعات والسلع، بسبب قلة استخدام العمالة ورأس المال، وتؤدي إلى جانب زيادة تكاليف التجارة، إلى زيادة تكاليف الاستيراد لبقية القطاعات، مما يترجم إلى انخفاض في الصادرات العالمية، حيث تشهد الصين انكماشا في الصادرات بنسبة 3.7٪.(Maliszewska, Aaditya, & van der Mensbrugghe, April 2020, p. 06)

2.2.3.تباين تأثير جائحة COVID-19 على أسعار السلع الأساسية: انتعشت جميع أسعار السلع الأساسية تقريبًا في الربع الثالث من عام 2020 بعد الانخفاضات الحادة في وقت سابق من العام بسبب جائحة COVID-19. تضاعفت أسعار النفط الخام منذ أدنى مستوى لها في أبريل، مدعومة بتخفيضات حادة في إمدادات النفط من قبل أوبك +، لكن الأسعار لا تزال أقل بمقدار الثلث من مستوياتها قبل الوباء. كما انتعشت أسعار المعادن بسرعة استجابة لانتعاش أسرع من المتوقع في النشاط الصناعي في الصين. كما ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية بسبب نقص إنتاج زيوت الطعام. وبالنظر إلى المستقبل، فمن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط بشكل كبير بالتدريج من المستويات الحالية ومتوسط 44 دولارًا للبرميل في عام 2021، وارتفاعًا من 41 دولارًا للبرميل في نهاية عام 2020 ، حيث أن التعافي البطيء في الطلب يقابله تخفيف في قيود العرض، ومن المتوقع كذلك أن تشهد أسعار المعادن والزراعة مكاسب متواضعة بنسبة 2٪ و 1٪ على التوالي في عام 2021. والخطر الرئيسي لتوقعات الأسعار هو مدة الجائحة، بما في ذلك خطر حدوث موجة ثانية مكثفة في نصف الكرة الشمالي والسرعة التي يتم بها تطوير اللقاح وتوزيعه. وتمثل جائحة COVID-19 صدمة لأسواق السلع العالمية، وتمثل تحديًا لواضعي السياسات في الدول المصدرة للسلع الأساسية(World Bank, OCTOBER 2020, p. 01) .

ولقد أدت صدمة جائحة COVID-19 وتعطل المفاوضات بين منظمة تصدير البترول (أوبك) وشركاؤها إلى انخفاض أسعار النفط، ففي 5 مارس 2020 أوبك خططت 1.5 مليون برميل في اليوم، وانخفاض في الإنتاج في الربع الثاني بمليون برميل في اليوم خلال باقي عام 2020. من هذا، حيث سيكون واحد (01) مليون برميل في اليوم هو خفض الإنتاج لدول أوبك و 0.5 مليون برميل في اليوم سيكون خفض الإنتاج من خارج أوبك للمنتجين المرتبطين بها، وبشكل أساسي روسيا. ولكن رفضت روسيا الخطة مما أدى إلى قيام أكبر مصدر للنفط في العالم، السعودية ، بزيادة الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل في اليوم ، وهي طاقتها الكاملة. وأعلنت المملكة العربية السعودية عن خصومات تقارب 20٪ في الأسواق الرئيسية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض

أسعار النفط بنسبة 30٪ تقريبًا واستمرت الانخفاضات منذ ذلك الحين فأصبحت الصدمة المزدوجة لـ COVID-19 وانخفاض أسعار النفط . حيث يرتبط جزء الطلب من صدمة النفط إلى انخفاض استهلاك النفط نتيجة ممارسات السلامة للحد من انتشار فيروس كورونا، ولقد حدث هذا بسبب أوامر "البقاء في المنزل" التي تسببت في تباطؤ شديد في الاقتصاد العالمي. حددت شركة Rystad Energy انخفاضًا في استهلاك النفط بنسبة 10٪ منذ عام 2019 (حوالي 10 مليون برميل في اليوم) بسبب انخفاض النقل الجوي والبري (Roy, 2020, p. 06).

لكنه تعافت أسعار النفط جزئيًا حيث ساعدت التخفيضات الكبيرة للإنتاج من قبل أوبك + (دول أوبك وروسيا بالأساس) على تقريب مستوى العرض العالمي من الطلب. وفي المقابل، شهدت أسعار المعادن انتعاشًا قويًا بشكل خاص وهي الآن أعلى من مستويات ما قبل الوباء، وهو تناقض ملحوظ مع سلوكها خلال الأزمة المالية العالمية عندما كان انخفاض الأسعار أكبر وأطول. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط 41 دولارًا للبرميل في عام 2020 قبل أن يرتفع إلى 44 دولارًا للبرميل في عام 2021، وهو تعديل تصاعدي عن توقعات أبريل البالغة 35 دولارًا للبرميل و 42 دولارًا للبرميل. ومع ذلك، من المتوقع أن يظل استهلاك النفط أقل من مستواه الذي كان عليه قبل انتشار الوباء حتى عام 2023. ويتمثل الخطر الرئيسي لتوقعات الأسعار في زيادة شدة الوباء الذي قد يؤدي إلى عمليات الإغلاق المتجددة، وتثبيط النمو الاقتصادي وتقليل السفر. ومن خلال الجدول الموالي يمكن استظهار أهم التوقعات لتطور أسعار المواد الأساسية لعامي 2020 و2021 للمواد لأساسية حسب البنك الدولي:

الجدول 02 : الأسعار الاسمية للسلع الأساسية وأهم التوقعات حتى 2021 حسب البنك الدولي

	مؤشر الأسعار (2010=100)					التغيير %		التوقعات	
	2017	2018	2019	2020	توقعات 2021	الربع الثاني 2020	الربع الثالث 2020	التوقعات بنهاية 2020	التوقعات لعام 2021
الطاقة	68	87	76	51	56	35.8 -	33.9	7.6	0.5-
خارج الطاقة	84	85	82	83	84	4.7-	9.6	6.2	0.8-
الزراعة	87	87	83	86	87	4.3-	5.7	3.9	0.4-
المشروبات	83	79	76	81	82	1.6-	8.1	11.9	1.2-
الغذاء	90	90	87	90	91	4.8-	5.0	3.9	0.4-
الزيوت والوجبات	88	85	77	85	87	7.5-	14.3	10.1	0.9-
الحبوب	81	89	89	90	92	2.3-	1.4-	2.9	0.4-
أطعمة مختلفة	102	99	98	96	97	3.9-	0.6	1.7-	0.1
مواد اولية	81	81	78	77	79	4.5-	6.3	0.1-	0.0
أسمدة	74	83	81	73	75	3.4-	7.1	0.3-	0.0
الحديد والمعادن	78	83	78	77	79	5.6-	19.5	12.1	1.9-
المعادن النفيسة						6.2	16.5	14.2	3.4-

البنود الأساسية									
البترول الخام (الدولار الأمريكي لكل برميل)	53	68	61	41	44	38.3-	38.8	9.8	12.7-
الذهب (بالدولار الأمريكي لكل أنصه)	1258	1269	1392	1775	1740	8.0	11.8	12.6	1.3-

Source : International Bank for Reconstruction and Development / World Bank, **Commodity Markets Outlook,** OCTOBER 2020, p03.

يلاحظ من خلال الجدول السابق بالخصوص أن سوق السلع الأساسية شهد وسيشهد تذبذب بسبب سياسة الإغلاق التي انتهجتها العديد من البلدان للحد من انتشار الفيروس، كما أثر على أسعار النفط التي من المتوقع أن تعود إلى مستواها قبل عام 2019 على الأقل في المستقبل المنظور، ويبقى الذهب يحقق مستويات تصاعدية حتى حين، ويعود ذلك إلى الانخفاض المسجل على أسعار صرف الدولار ، وباعتباره الملجأ الآمن من المخاطر في ظل الجائحة، والضبابية التي تتسم بها أغلب الأسواق المالية، التي شهدت تراجع لم تعرفه حتى في الأزمة المالية الأخيرة.

3.2.3.صناعة الطيران: أثر جائحة COVID-19 بشدة على صناعة الطيران بسبب القيود المفروضة على السفر وإلغاء الرحلات الجوية من أجل التخفيف من تأثير الفيروس التاجي. وتواجه صناعة الطيران وكذلك المطارات تباطؤًا كبيرًا نتيجة قلة الحركة الجوية وضياع الإيرادات. ولقد كان المجلس الدولي للمطارات (ACI) العالم قرر أنه تحقق انخفاضًا بنحو 2 مليار مسافر على الخطوط الجوية على مستوى العالم في الربع الثاني من عام 2020، وانخفاض بنحو 4.6 مليار مسافر لعام 2020 بأكمله. وشهدت أرباح المطارات انكماشًا حادًا بسبب فرض قيود السفر. من المقرر أن يبلغ الانخفاض في إيرادات المطارات على مستوى العالم 39.2 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2020 ونحو 97 مليار دولار لكامل عام 2020. (Roy, 2020, p. 03)

وتواجه صناعة الطيران أعمق أزمة في التاريخ حيث تتحمل عبء عواقب تفشي COVID-19 الأثقل من الصناعات الأخرى، لأن سبب وجودها هو نقل الأشخاص والبضائع في جميع أنحاء العالم للسفر والسياحة والأعمال والتجارة، ولقد حققت انخفاضا رهيبا في نهاية الربع الأول من عام 2020 على المستوى الدولي بلغ رقما قياسيا بلغ نسبة 53.1 في المائة، رغم أن هذه الصناعة كانت قد بدأت عام 2020 بنمو بلغ نسبة 2.0 في المائة (CCSA, 2020, p. 18). وهذا ما يمكن تبيانه من خلال الشكل الموالي:

الشكل 01: توضيح أثر فيروس كورونا على قطاع صناعة الطيران في العالم حتى مارس 2020.

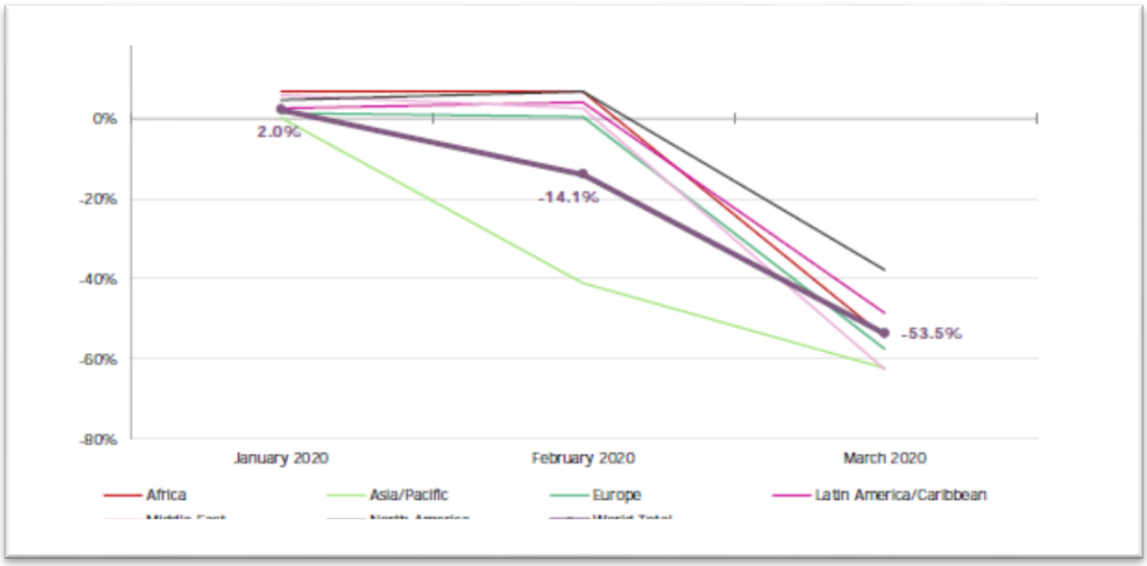

Source: The Committee for the Coordination of Statistical Activities (CCSA), How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective, UNCTAD, 2020, p 18.

4.2.3.الخدمات المتعلقة بالسياحة والسفر: يمكن القول إن قطاع السياحة والسفر العالمي، الذي يشمل خدمات مثل الفنادق والمطاعم ومنظمي الرحلات ووكالات السفر، كان الأكثر تضررًا من الأزمة حتى الآن، نظرًا لأن القيود المفروضة على التنقل وإغلاق الحدود أوقفت حركة السياح إلى الخارج. وقد تستمر قيود السفر المحلي ومتطلبات "العمل من المنزل" في زيادة التأثير على القطاع من خلال الحد من أنشطة السياحة المحلية، ذات الصلة بالإمدادات من خلال الوجود التجاري.

وفي مارس 2020، ذكرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن التقديرات الأولية تشير إلى انخفاض بنسبة 45 في المائة في السياحة الدولية في عام 2020، وقد يرتفع هذا إلى 70 في المائة إذا لم يبدأ التعافي حتى سبتمبر. وقدرت منظمة السياحة (UNWTO) في 27 مارس 2020 أن عدد السياح الدوليين الوافدين يمكن أن ينخفض بنسبة 20 إلى 30 في المائة في عام 2020. وقد يترجم هذا إلى خسارة ما بين 300 إلى 450 مليار دولار من عائدات السياحة الدولية (الصادرات) - واحد تقريبًا - ثلث مبلغ 1.5 تريليون دولار أمريكي الذي تم تحقيقه على مستوى العالم في عام 2019 وما يعادل النمو الضائع بين خمس وسبع سنوات . وقدر المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) في 26 مارس 2020 أن عدد وظائف السفر والسياحة في خطر فوري قد تصل إلى 100 مليون . وفي مايو 2020، ذكرت منظمة السياحة العالمية أن السيناريوهات الحالية تشير إلى انخفاض محتمل بنسبة 58 إلى 78 في المائة في عدد السياح الدوليين الوافدين لهذا العام، اعتمادًا على تدابير الاحتواء ومدة القيود، ومع تعرض 100 إلى 120 مليون وظيفة سياحية مباشرة للخطر. ويترتب على تدهور القطاع عواقب اقتصادية واسعة بالنظر إلى أهميته الاقتصادية الشاملة للعديد من البلدان والمناطق، فوفقًا لمركز التجارة العالمي للسياحة، ساهم التأثير السياحي المباشر وغير المباشر والمستحث في عام 2019 بنحو 8.9 تريليون دولار أمريكي في الناتج المحلي الإجمالي العالمي (10.3 في المائة) و 330 مليون وظيفة (أي وظيفة واحدة من كل 10 وظائف على مستوى العالم) (WTO, May 2020, pp. 03-04).

5.2.3.أثر فيروس كورونا على سوق العمل: صدمة غير مسبوقة لأسواق العمل مع أكبر انخفاض في التوظيف منذ الحرب العالمية الثانية، وكاستجابة للارتفاع الهائل للعدوى COVID-19، قامت العديد من البلدان عبر العالم في تنفيذ عمليات الإغلاق وفرض قيود على السفر وسياسات التباعد الاجتماعي وإغلاق أماكن العمل والمدارس، حيث هدفت هذه التدابير

الضرورية إلى إبطاء انتشار الفيروس، وتقليل الأرواح التي فقدت وتجنب النتائج الكارثية للنظم الصحية الوطنية، ولكن كان لها أيضًا تأثير مفاجئ وجسيم على العمال والشركات.

بحلول بداية أبريل، كان 81 في المائة من القوى العاملة العالمية تعيش في بلدان ذات إغلاق إلزامي أو موصى به لأماكن العمل، وبحلول 22 أبريل، انخفضت حصتهم إلى 68 في المائة، مدفوعة بشكل أساسي برفع الإغلاق لأماكن العمل في الصين. ومع ذلك، فقد ساء الوضع في أماكن أخرى. وبغية تقدير الانخفاض العالمي في العمالة الذي سيترتب على ذلك، صممت منظمة العمل الدولية نموذجًا جديدًا قائمًا الآن، والذي يعتمد على بيانات اقتصادية وبيانات سوق العمل في الوقت الفعلي، ويتنبأ بهبوط ساعات العمل. كما أن نتائجها بعيدة كل البعد عن الاطمئنان، إجمالي كمية ساعات العمل من قبل العمال في جميع أنحاء العالم أنخفض في الربع الأول 2020 بنحو 10.5 في المائة، هذا يعادل 305 مليون عامل بدوام كامل مع 48 ساعة عمل في الأسبوع. وبالفعل، فإن الانخفاض في ساعات العمل يفوق بالفعل ما حدث في أزمة 2008-2009 المالية. وبشكل مقلق، يؤثر COVID-19 الآن أيضًا على العالم النامي، حيث القدرات والموارد مقيدة بشدة (CCSA, 2020, p. 20).

3.3.واقع التدابير الاحترازية على اقتصاديات البلدان المتقدمة

صدر تقدير أولي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للتأثير المباشر المحتمل لعمليات الإغلاق الواسعة النطاق في مارس، بعد فترة وجيزة من بدء معظم الاقتصاديات المتقدمة في تنفيذ تدابير احتواء صارمة للحد من انتشار فيروس COVID-19. حددت تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القطاعات التي يُعتقد على الأرجح أنها ستتأثر بشكل مباشر بتدابير الاحتواء والتي كانت هناك ثقة كافية بأن عمليات الإغلاق ستحدث في العديد من البلدان. لكل من هذه الأنشطة ، تم وضع افتراضات حول المدى الذي من المحتمل أن ينخفض فيه النشاط، حيث تراوحت الانخفاضات في الإنتاج من 50٪ إلى 100٪.

- ضمن قطاعات الخدمات، ستتأثر الأنشطة التي تنطوي على السفر، بما في ذلك السياحة، والاتصال المباشر بين المستهلكين ومقدمي الخدمات، مثل مصففي الشعر أو شراء المنازل ، سلبًا بسبب القيود المفروضة على الحركة والتباعد الاجتماعي؛
- سيتم إغلاق معظم متاجر البيع بالتجزئة والمطاعم ودور السينما، على الرغم من أن مبيعات الوجبات الجاهزة والمبيعات عبر الإنترنت ستمنع التوقف الكامل للنشاط في بعض الشركات؛
- ستتأثر أعمال البناء غير الأساسية، إما بسبب سياسات الاحتواء التي تؤثر على توافر العمالة أو بسبب التخفيضات المؤقتة في الاستثمار؛
- في قطاع التصنيع، الذي عادة ما يكون أقل تأثرًا بشكل مباشر بإجراءات التباعد، يُفترض أن الإغلاق الكامل يحدث في منتجي معدات النقل، وغالبًا بسبب الصعوبات في الحصول على المدخلات الضرورية من الموردين في البلدان الأخرى.

ومع السماح بالإغلاق الجزئي فقط في بعض القطاعات، وبافتراض مدى مماثل من عمليات الإغلاق في جميع البلدان، قُدِّر أن الضربة الأولية المباشرة الإجمالية لمستوى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 20٪ و 30٪ في العديد من الاقتصاديات المتقدمة، وفي حوالي 25٪ في متوسط اقتصاد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولقد استندت هذه الحسابات إلى افتراض إغلاق على مستوى الاقتصاد، بدلاً من إغلاق يقتصر على مناطق معينة فقط. ومن الناحية العملية، اختلف الوضع الفعلي لمدى عمليات الإغلاق في قطاعات معينة من دولة إلى أخرى، مما يعكس الاختلافات في تدابير الاحتواء المعتمدة (OECD, 2020). ومن خلال الجدول الموالي سيتم إظهار أهم القطاعات المتأثرة بكوفيد 19:

الجدول 03: أهم القطاعات الاقتصادية المتأثرة بجائحة كورونا (كوفيد 19) في عدد من البلدان المتقدمة.

البلدان	٪ من الناتج المحلي الإجمالي الخدمات	خدمات مهنية وعقارية	الفنادق والمطاعم والسفر الجوي	تجارة التجزئة والجملة	أعمال بناء

	الشخصية الأخرى				
كندا	-1.8293	-5.9043	-2.0671	-8.3216	-3.6567
متوسط دول OCDE	-2.4929	-7.3194	-2.1783	-8.8238	-2.9766
الولايات م.أ	-2.3693	-9.2340	-2.3381	-8.0757	-1.8042
فرنسا	-2.7302	-8.6110	-2.2584	-8.1553	-2.7894
إيطاليا	-3.0167	-7.5968	-2.8706	-9.0379	-2.1478
المملكة المتحدة	-3.6357	-7.9393	-2.5830	-7.7935	-2.9817
اسبانيا	-3.8876	-6.2187	-4.8132	-9.5440	-3.0654
ألمانيا	-3.4979	-9.2396	-1.3430	-7.4010	-2.2131

Source : OECD, Evaluating the impact of COVID-19 containment measures on activity and spending, Economic Outlook, Volume 2020 Issue 1, https://www.oecd-ilibrary.org/sites/fe40a82a-en/index.html?itemId=/content/component/fe40a82a-en.

وهذا ما يمكن تمثيله من خلال الشكل الموالي:

الشكل 02: تقديرات تأثير عمليات الإغلاق على النشاط في اقتصاديات متقدمة مختارة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

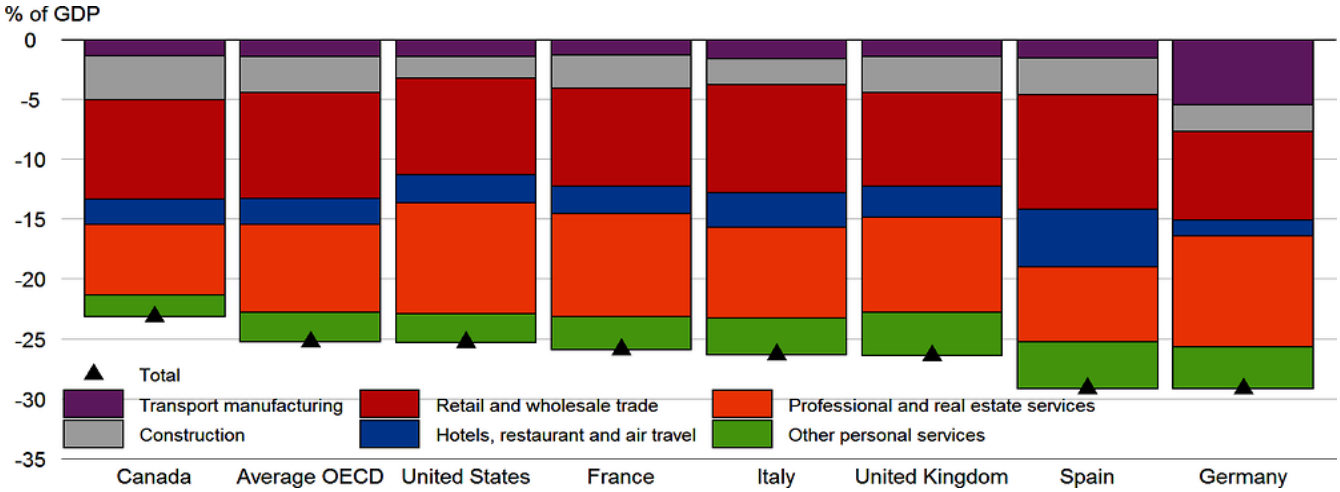

Source : OECD, Evaluating the impact of COVID-19 containment measures on activity and spending, Economic Outlook, Volume 2020 Issue 1, https://www.oecd-ilibrary.org/sites/fe40a82a-en/index.html?itemId=/content/component/fe40a82a-en.

4.تحليل واقع أثر فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية

1.4. تحليل تطور الوضعية الوبائية لفيروس كورونا في الدول العربية: لقد توسعت هذه الجائحة في الانتشار منذ ظهورها كما سلف الذكر في ووهان بالصين إلى مختلف دول العالم، بما فيها الدول العربية التي تأثرت بصور كبيرة، حيث لازالت تسجل عددا متزيدا من الإصابات بشكل يومي، مع تفاقم عدد الوفيات، وهذا ما يمكن إظهاره من خلال الجدول الموالي:

الجدول 04: تطور عدد الإصابات والوفيات بفيروس كورونا (كوفيد 19) في البلدان العربية حتى 26 أكتوبر 2020.

البلد	إجمالي عدد الإصابات	حالات التعافي	إجمالي عدد الوفيات	نسبة الوفيات	اختبارات

	بفيروس كوفيد19		بكوفيد 19	للحالات الإجمالية %	الإصابة لكل مليون شخص%
اليمن	2064	1362	600	29.1	غير متوفرة
السودان	13747	6764	837	6.1	غير متوفرة
مصر	106540	98903	6199	5.8	غير متوفرة
سوريا	5408	1753	269	5.0	غير متوفرة
الصومال	3941	3185	104	2.6	غير متوفرة
العراق	455398	384593	10671	2.3	15.42
تونس	52399	2541	983	1.9	3.86
المغرب	197481	163195	3301	1.7	3.87
السعودية	345232	331691	5313	1.5	5.69
ليبيا	57223	31515	801	1.4	14.47
جيبوتي	5541	5409	65	1.2	7.52
الأردن	55055	7504	624	1.1	0.34
عمان	113354	99668	1190	1.0	29.02
فلسطين المحتلة	62588	55322	525	0.8	غير متوفرة
لبنان	71390	34803	565	0.8	3.75
الكويت	122317	113391	749	0.6	14.02
الجزائر	56419	39273	1922	3.4	غير متوفرة
البحرين	80255	76776	312	0.4	4.81
الإمارات	126234	120750	480	0.4	0.98
قطر	131432	128343	230	0.2	17.62

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (منظمة الصحة العالمية، 2020) (وزارة الصحة الجزائرية، 2020) (مجموعة البنك الدولي، أكتوبر 2020، صفحة 05)

وما يلاحظ على أن الدول العربية تعاني في ظل الجائحة من العديد من النقائص التي يمكن تلخيصها فيما يلي (مجموعة البنك الدولي، أكتوبر 2020، صفحة 05) (بتصرف من الباحث):

- نقص الكوادر الطبية المؤهلة لمواجهة الأوبئة، ولاسيما إذا تطورة إلى جائحة كما هو الحال مع فيروس كورونا، وكذا التباين في المعدات الطبية والأسرة الاستشفائية، فأغلب مستشفيات الدول العربية غير مؤهلة لاستقطاب الأعداد الهائلة من المصابين بالفيروس؛

- غياب استراتيجيات واضحة لمواجهة الجائحة، فأغلب الدول العربية لم يقم اصحاب القرار وواضعي السياسات استراتيجية محددة وواضحة لمواجهة انتشار الفيروس؛

- ضعف الانفاق العام على قطاع الصحة، حيث مثلا تنفق كل من العراق ومصر 5% على الصحة، وهذا معدل ضعيف بالمقارنة بالمستوى المعمول به على المستوى الدولي، كما تسجل في أغلبها نقص في التأمين الشامل، ولاسيما التأمين الصحي، كما في كثير منها تتميز بتكاليف طبية باهضة كمصر والمغرب؛

- نقص في تدفق البيانات والمعلومات عن تطور الوضع الوبائي، رغم مطالبة منظمة الصحة العالمية بالتزام الدول بمزيدا من الشفافية في المعلومات المتعلقة بالجائحة.

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي كالكويت والسعودية والإمارات وغيرها، الأكثر استعدادا لمواجهة الجائحة، بسبب الإمكانات الموفرة لمواجهة كوفيد 19 حيث تمكنت من تحقيق نجاحا مبدئيا في الحد من انتشار العدوى على الأقل. وبالنظر إلى تطور الوضعية الوبائية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقا التي تتمركز فيها جل البلدان العربية، حيث تعرف دولة إيران أكبر نسبة الإصابات وتزايد في عدد الوفيات، حيث يتم تسجيل وفاة مصاب كل ثلاث دقائق، فالمنطقة تشهد موجة ثانية بدأت منذ نهاية شهر سبتمبر وبداية شهر أكتوبر 2020، ويعود ذلك إلى تخلي الكثير من البلدان العربية كالأردن والعراق وتونس والمغرب وحتى الجزائر عن تدابير الإغلاق الاحترازية.

2.4.تداعيات التدابير الاحترازية من كوفيد-19 على اقتصاديات الدول العربية: كغيرها من دول العالم اتخذت أغلب الدول العربية تدابير الإغلاق الكامل للحد من تفشي فيروس كورونا في ابريل 2020، ولقد كان لهذا الغلق تبعات اقتصادية أثرت على العديد منها، إلا أن الدول العربية ولاسيما المصدرة للنفط تعرضت إلى صدمة مزدوجة، خلفها كوفيد 19 بالإضافة إلى الهبوط الكبير الذي شهدته أسواق النفط العالمية. حيث البنك الدولي أن يشهد النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أي بما فيها الدول العربية) انكماشا بنسبة 4.2 بالمائة بسبب الجائحة ومستجدات سوق النفط. فقد أثر هبوط أسعار النفط وجائحة كورونا على البلدان المصدرة للنفط تأثيرا سلبيا، بينما تتعرض البلدان المستوردة للنفط لتداعيات غير مباشرة من جراء الركود في الاقتصاديات المتقدمة والأسواق الصاعدة الرئيسية، وحالات التعطل المرتبطة بتدابير تخفيف آثار الجائحة، والهبوط المتوقع لأنشطة السياحة.

حيث أنه في البلدان المصدرة للنفط، من المتوقع أن ينكمش النشاط الإقتصادي بنسبة 5 بالمائة، حيث تؤدي أسعار النفط المتدنية إلى تراجع النشاط. ففي العديد من الاقتصادات المصدرة للنفط ستقلص النمو الاقتصادي بشدة بسبب تخفيضات إنتاج النفط، ففي دول مجلس التعاون الخليجي من المتوقع تحقيق انخفاض بنسبة (-4.1%) حيث ستؤثر أسعار النفط المتدنية وحالة عدم اليقين التي أفرزتها جائحة كورنا على القطاعات غير النفطية، وتستمر الجزائر (-6.4%) والعراق (9.7%) في مواجهة تداعيات أسعار النفط المنخفظة ومواطن الضعف الهيكلية. وفي البلدان المستوردة للنفط، من المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي بنسبة 0.8 بالمائة في 2020، مع تراجع أنشطة السياحة وانحسار آفاق الصادرات (البنك الدولي، يونيو 2020، الصفحات 01-02).

كما لاحظ صندوق النقد الدولي (FMI) كانعكاسا للإجراءات المتخذة لمواجهة كوفيد 19 وتحولات أسعار النفط، تدهورت حسابات المالية العامة في عدد من البلدان العربية خلال النصف الأول من عام 2020، حيث تراوح عجز الموازنة العامة بحوالي 4 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في الأردن وتونس. ولا يزال لبنان يمر بوضع صعب حيث يبلغ حجم الانكماش المتوقع 25 بالمائة خلال عام 2020، مع التخلف في سداد دين سيادي في مارس 2020 للمرة الأولى في تاريخه، ووقع البلد في دوامة التضخم نتيجة تدهور العملة المحلية (التي تراجع سعر صرفها الموازي بنسبة 70 بالمائة من نهاية 2019)، وفرض ضوابط

رأسمالية غير رسمية من قبل البنوك ونقص في النقد الأجنبي، مما تسبب بدوره في نقص الغذاء والكهرباء وارتفاع مستويات الفقر (صندوق النقد الدولي ، 2020، صفحة 03). ومن خلال الجدول يمكن استعراض أهم المؤشرات حول تراجع إجمالي الناتج المحلي الخام للدول العربية، وذلك كما يلي:

الجدول 05: توقعات تغير إجمالي الناتج المحلي الخام للدول العربية في ظل جائحة كوفيد 19 حتى 2021.

البلد	التوقعات الخاصة بتغير إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بأسعار الدولار الأمريكي في 2010) (التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
	2017	2018	تقديرات 2019	توقعات نهاية 2020	توقعات 2021
الجزائر	1.3	1.4	0.8	6.4-	1.9
البحرين	4.3	1.8	1.8	4.5-	2.3
جيبوتي	5.4	8.4	7.5	1.3	9.2
مصر	4.2	5.3	5.6	3.0	2.1
العراق	2.5-	0.6-	4.4	9.7-	1.9
الأردن	2.1	1.9	2.0	3.5-	2.0
الكويت	4.7-	1.2	0.4	5.4-	1.1
لبنان	0.9	1.9-	5.6-	10.9-	6.3-
المغرب	4.2	3.0	2.3	4.0-	3.4
عمان	0.3	1.8	0.5	4.0-	2.0
قطر	1.6	1.5	0.3-	3.5-	3.6
المملكة العربية السعودية	0.7-	2.4	0.3	3.8-	2.5
تونس	1.9	2.7	1.0	4.0-	4.2
الإمارة العربية المتحدة	0.5	1.7	1.7	4.5-	1.4
الضفة الغربية وقطاع غزة	1.4	1.2	0.9	7.6-	5.1

المصدر: البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يونيو 2020، ص 04.

ويلاحظ من خلال الجدول أن أغلب الدول العربية من المتوقع أن تشهد تحسن على نشاطها الاقتصادي خلال عام 2021، إذا ما تم استثناء لبنان التي تمر بوضعية غير مريحة كما تم الإشارة إليه سالفا، ويبقى الوضع قائما على مدى تحسن الوضعية الوبائية لكوفيد 19، وعدم تفاقمه حتى نهاية هذه السنة.

3.4.تحديات البطالة في البلدان العربية في ظل كوفيد 19:

إن أحد أهم الترجمات الأساسية للحالة الاقتصادية هي معدلات البطالة ومتوسط الدخل العام للفرد .وقد أشارت العديد من التقارير الدولية إلى أن حجم البطالة العالمية المترتبة على أزمة جائحة وباء كورونا وحدها قد تصل إلى تقليص نحو 200 مليون وظيفة على الأقل . ومن بين هذه التقارير، هو التقرير الصادر من منظمة العمل الدولية في إبريل 2020 حول توقعاتها لما سيؤول إليه سوق العمل حول العالم، إثر التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا .وتوقعت المنظمة أن يؤدي الكساد الناتج عن أزمة كوفيد 19 إلى إلغاء % 6.7 من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثا ني . من عام 2020 ، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل. كما سيصل عدد العمال المسرحين في أوروبا وحدها إلى 12 مليون عامل بدوام كامل، و125 مليون عامل بدوام كامل في آسيا والمحيط الهادئ.

وبحسب التقرير نفسه، فمن المتوقع أيضاً أن تكون المنطقة العربية من أكثر المتضررين، وتشهد تسريح كبير للعمال بما يعادل 5 ملايين عامل بدوام كامل، أي أكثر من % 2.5 من القوى العاملة الحالية في الدول العربية .وذلك على المدى القصير، مع مخاوف من تنامي البطالة لاحقا ما لم يتم رأب هذا الصدع بشكل عاجل (الخوري، 2020، الصفحات 77-78).

الخاتمة: لقد أثر انتشار جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وكان من أهم نتائجه توقع تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع استمرار تلك التوقعات إلى فترة طويلة حتى يشهد العالم انتعاش من جديد. وفي خضم هذا، لم تستثنى اقتصاديات الدول العربية من الوضع القائم، فقد تضررت الكثير منها بسبب تراجع النشاط الاقتصادي الذي فرضته مختلف الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تم اتخاذها، وهذا في إطار الحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19).

وفي خلاصة هذا الدراسة يمكن استنتاج النتائج التالية:

- توقع قوي لتراجع الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.1٪، بينما من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بنسبة 2.5٪ ، والدول ذات الدخل المرتفع بنسبة 1.9٪؛
- تراجع العديد من القطاعات والنشاطات الاقتصادية، سواء للسلع الأساسية، أو لصناعة الطيران العالمية، وبالتالي بالتبعية قطاع السياحة والنقل والإطعام وخدمات الفنادق؛
- ارتفع رهيب في نسب البطالة سواء بالدول المتقدمة أو النامية، بما فيها الدول العربية التي ستعرف ارتفاع بنسبة 2.5٪ خلال سنة 2020، وتراجع في المقابل عدد الوظائف؛
- شهدت الاقتصاديات العربية صدمتين مختلفتين، الأولى تمثلت في تفشي فيروس كورونا، وما خلفه من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي، ويعود ذلك لسياسات وتدابير الاحترازية للحد من انتشاره، كما عرفت تلك الاقتصاديات صدمة ثانية تمثلت في انهيار كبير للأسعار النفط، وبالتالي التأثير على مداخيل تلك الدول من العملة، وهو ما انعكس وسينعكس في عجوز الموازنات العامة للدول العربية، وهو ما سيؤثر على اقتصادياتها خلال السنوات القليلة المقبلة؛
- من المتوقع أن تشهد اقتصاديات العربية إلى انتعاش في الناتج المحلي خلال السنتين المقبلتين، لكن هذا مشروط بمدى تحسن الوضعية الوبائية.

الإحالات والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. Mayo Clinic. (2019). مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19). تم الاسترداد من https://www.mayoclinic.org/ar: https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/coronavirus/symptoms-causes/syc-20479963

2.البنك الدولي. (يونيو 2020). الآفاق الاقتصادية العالمية: منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

3.اليونيسف. (2020). مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): ما الذي ينبغي أن يعرفه الآباء والأمهات، كيف تحمي نفسك وأطفالك. تم الاسترداد من https://www.unicef.org/ar.

4.علي محمد الخوري. (2020). مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات المركّبة (المجلد الطبعة الأولى). القاهرة، جمهورية مصر العربية: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

5.مجموعة البنك الدولي. (أكتوبر 2020). تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا. تقرير أحدث المستجدات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي.

6. مطلق جاسر جاسر. (مايو, 2020). أثر كورونا المستجد (COVID-19) على تأجيل المستحقات المالية في المصارف الإسلامية دراسة فقهية. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية .

7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2019). تقرير الاقتصاد الرمي لعام 2019، استحداث القيمة واغتنامها: آثارها على البلدان النامية. الأمم المتحدة.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

8.CCSA, T. C. (2020). *How COVID-19 is changing the world: a statistical perspective.* UNCTAD.

9.Chakraborty, I., & Prasenjit, M. (2020). COVID-19 outbreak: Migration, effects on society, global environment and prevention. *Science of the Total Environment* (728).

10.Kevin Barefoot, a. a. (2018, 3 15). *Defining and Measuring the Digital Economy.* Retrieved from 03 www.bea.gov.

11.Kumar, M. M. (2020). *The World after COVID-19 and its impact on Global Economy.* Leibniz Information Centre for Economics.

12.Lovelock, P. (2018). *UNDP Global Centre for Public Service Excellence*, (pp. FRAMING POLICIES FOR THE DIGITAL ECONOMY, TOWARDS POLICY FRAMEWORKSIN THE ASIA-PACIFIC). Singapore.

13.Maliszewska, M., Aaditya, M., & van der Mensbrugghe, D. (April 2020). *The Potential Impact of COVID-19 on GDP and Trade.* WORLD BANK GROUP, East Asia and the Pacific Region, Office of the Chief Economist & Macroeconomics, Trade and Investment Global Practice.

14.OECD. (2020). Evaluating the impact of COVID-19 containment measures on activity and spending. *Economic OutlooK , Volume 2020* (Issue 1).

15.Roy, S. (2020, JULY 27). ECONOMIC IMPACT OF COVID-19 PANDEMIC,. *A PREPRINT* .

16.World Bank. (OCTOBER 2020). *Commodity Markets Outlook,.* International Bank for Reconstruction and Development, World Bank Report.

17.WORLD BANK GROUP. Digital Economy Concept, Trends and Visions: Towards a Future-Proof Strategy". *For International Seminar.*

18.WTO, W. t. (May 2020). *TRADE IN SERVICES IN THE CONTEXT OF COVID-19.*